منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

(PP 528 - 537)

https://doi.org/10.21271/zjhs.24.s5.38

Supplementary Vol.24, No.5, 2020

ICEPS 29, 30 JANUARY 2020

FIRST INTERNATIONAL CONFERECE FOR

EDUCATIONAL AND PSYCHOGICAL SCIENCES

المؤتمر الدولي العلمي الاول للعلوم التربوية والنفسية بكلية التربية في جامعة صلاح الدين-اربيل

صبا حامد حسين
كلية التربية (ابن رشد)

وسن عباس جاسم
كلية التربية جامعة بغداد الجامعة المستنصرية

ملخص

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة التي شغلت تفكير الكثير من العلماء والكتاب ، إذ هذا الموضوع لم ينل حقه من الاهتمام و البحث بشكل كاف .

ومع تطور حياة الإنسان ظهرت الحاجة إلى اكتشاف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبت له ليستخدمها في إشباع حاجاته الضرورية، كما إن علاقة الإنسان مع البيئة تطورت بشكل كبير و سريع نتيجة التعامل المباشر معها ، فكلما تقدم الإنسان كلما ازداد ظهور المشاكل، فمن استعمال الإنسان للموارد الطبيعية في شكلها الخام الأولي إلى مرحلة تحويل الموارد إلى شكل قابل للاستعمال و خاصة في المجال الصناعي، ازداد ضغطه على البيئة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تنمية اقتصادية و إنتاج و استهلاك، دون أن يأخذ العامل البيئي في الحسبان. و كنتيجة لذلك تفاقمت المشاكل البيئية لتشغل كل المواضيع الوطنية و الدولية، و لعل أكثر البلدان تضررا من المشكلات البيئية هي الدول النامية التي ليست لها القدرات و الإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية و لا على صعيد العلاج لمعالجة الانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

لقد أضاع العالم المسمى بالنامي ما يقرب من نصف قرن في الاعتقاد الخاطئ بأن التنمية تتعلق بتكوين ومضاعفة رأس المال المادي. وليس من الضروري أن يضيع نصف قرن آخر في الاعتقاد بأن التنمية البشرية المستدامة تتعلق برأس المال الطبيعي. فالخبراء والمختصون الجامعيون، وصناع القرار ومسئولو الأمم المتحدة، مهما صفت نواياهم وتسامت أفكارهم، لا يستطيعون منع تدهور البيئة مثلا. بل إن الشيء الوحيد القادر على إيقافه هو قدرة الناس على حماية بيئتهم المحلية والدفاع عنها ضد أعمالهم نفسها وأعمال الناس الخارجيين. وهذا يعني وضع الناس في المرتبة الأولى بالاعتراف بأهمية توسيع خياراتهم وقدراتهم. فهناك حاجة إلى تكامل التنمية المستدامة والتنمية البشرية بطريقة تقوي المؤسسات على الصعيدين المحلي والوطني.

الكلمات المفتاحية :منظمات المجتمع المدني . التنمية المستدامة

المقدمة

مشكلة البحث :تتمثل مشكلة البحث في الاجابة عن الاسئلة الاتية:

1. ما مفهوم وأسس وأهداف التنمية المستدامة؟.
2. ما مفهوم التنمية المستدامة؟
3. ما هو المجتمع المدني وطبيعته ؟
4. ما هي أهداف التنمية المستدامة؟.
5. ما مفهوم المجتمع المدني ؟
6. ما هي وظائف المجتمع المدني ؟
7. ما هي معايير قياس فعالية المجتمع المدني؟
8. ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناول مسألة البيئة ومحاولة إيجاد حل للمشاكل التي ظهرت، لاسيما وأنها شهدت اهتماما ملحوظا بعد ظهور العديد من المفاهيم الحديثة التي انتشرت مؤخرا في الأدب التنموي المعاصر (1)،وبخاصة ان مفهوم "التنمية

المستدامة"، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء. و للمجتمع المدني دور محوري في عملية التنمية بصفة عامة و التنمية البيئية بصفة خاصة، بل إن تلك الأهمية تعاظمت في العقود الأخيرة نتيجة للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و تتجسد أهمية المجتمع المدني في منظماته التي تستطيع أن تساهم في التنمية المستدامة إسهاما حقيقيا إذا نجحت في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقة وفاعلة في العملية التنموية(9).

هدف البحث:

-التعرف على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الأول: التنمية المستدامة و أهدافها

أولا: التنمية مفهومها، أسسها، وأهدافه:

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك(5).

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية ـ اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله(11).

ومع تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجية، فقد تزايد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية لا تشكل المعدلات الإنتاجية العالية، ولا مجرد نقل إنجازات العالم المتقدم، السمة البارزة فيه. لقد ارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. لذا، فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع. وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته(16)

.

وعلى هذا، تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود " عملية تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور(9).

ولقد أخذ مجتمعنا العربي بهذا المفهوم للتنمية، في محاولة منه لسد الفجوة الهائلة التي تفصله عن الأمم المتقدمة، وخلق ثقافة تربوية شاملة تتفهم عملية التنمية وتجسدها في مشاريع إنتاجية تتناسب وثرواته القومية الدفينة وتتجاوب مع تطلعات شعوبنا في تأمين ما تحتاج إليه حتى تتحقق حريتها الاقتصادية التي هي المقدمة الضرورية لحريتها الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا، فقد جاء في تقرير استراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي، أن التنمية مشروع مجتمعي يقتضي بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى حضارة العصر، إنتاجا وإبداعا واستمتاعا، وإلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة(17).

وهكذا، يمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلى القبول الإرادي لأفراد المجتمع، وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتيا

عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلا دون بلوغه مرحلة الإبداع التي يتمكن بها من إنجاز تقنياته المادية الضرورية لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلا من الاستعانة بالغير والارتهان له(4).

انطلاقا من ذلك، يصبح للتنمية أساسان : فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية. فمناهج العلم وفرضياته، تخلق الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لابد من أن يكون مسبوقا بتطور فكري ملازم له. كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشحذ الذهن على البحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات(3).

ثانيا ـ مفهوم التنمية المستدامة

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems). وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموي المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين(8).

وقد استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب ألا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وحسب، بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان ،وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، وذلك على خلاف الفترات السابقة التي كان التركيز ينصب خلالها على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة(2).

ويصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنكليزي، الذي له اكثر من معنى. فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمل، وبالتالي القابل للاستمرار. وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل، في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير " التنمية المستدامة ". ويمكن أيضا، في اللغة العربية، أن نلجأ إلى كلمة " الدعم " للتعبير عن معاني المفهوم. فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة " . وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة. والمعنى الأول لفعل (Sustain) باللغة الإنكليزية هو " دعم " أو " أيد "، بالإضافة إلى معنى " استمر "(1).

ومن هذا المنظور، هناك تشابه مع مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس أو التنمية المركزة ذاتيا، وهي تعابير استعملت كثيرا في الأدبيات الاقتصادية العربية، غير أن محتوى تعبير" المتداعم " هو أوسع أفقا إذ يشتمل على معان أشمل تتناول الأوجه البشرية والبيئية والسياسية للتنمية الاقتصادية، بينما يوحي مفهوم الاعتماد على النفس، ولو بشكل غير صحيح، بسياسات الانغلاق على الذات وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي (Global Economy) الذي يتميز به العالم في نهاية هذا القرن.

والجدير بالذكر أيضا، أن " الديمومة " أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية هذا، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث، وكذلك مستوى كافيا من الملكة في العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة(12).

وفي هذه الدراسة، سنستعمل عبارة التنمية المستدامة التي أصبحت دارجة في الأدبيات التنموية الجديدة، مع أن عبارة " القابلة للديمومة أو الاستمرارية " تشير بشكل افضل إلى المعنى المقصود. أي أن آليات التنمية يجب أن تهدف، كما سنرى، إلى بروز مزيد من الدعم والارتياح لدى أوسع الفئات الاجتماعية، مما يؤمن للتنمية صفة الاستمرارية ويحول دول تعرضها للنكسات أو حركات الرفض من قبل بعض الفئات المتضررة من نمط تنموي لا يؤمن للجميع الحد الأدنى من الشعور بالتقدم " الموزون "، أي الذي يتيح للجميع أن يشعروا بأن التنمية تفيدهم، لا بأنه تخرب مقومات حياتهم وتسبب لهم المتاعب أو التعاسة المادية أو الثقافية والروحية والفكرية(15).

ولذلك يشمل المفهوم، كما سيتبين فيما بعد، فكرة الحوار الدائم، الديمقراطي الطابع بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني، من جهة أخرى، وذلك ضمن إطار مؤسس واضح يؤمن أساليب التعبير عما تراه تلك الفئات من مشاكل ومتاعب في حياتها وفي ممارسة عمل منتج ذي مردود لائق. وهذه هي الناحية السياسية في مفهوم التنمية المستدامة. وتتجسد هذه الناحية في مفهوم جديد يكثر استعماله ويسمى باللغة الإنكليزية (Governance)، أو " الحاكمية "، أي جدية أسلوب الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة لمسؤولية أهل الحكم (Accountability)، أي " المساءلة "(17).

وقد اعتاد الناس، خاصة في الدول النامية، أن ينظروا إلى هذا الأمر وناقشوه فيما يخص أسلوب الحكم السياسي والقرارات السياسية والدبلوماسية فقط، غير متمعنين إلا بشكل هامشي في القرارات الاقتصادية الكلية والأنماط أو النماذج المتبعة. كما انهم اعتادوا عدم النظر بالتفصيل إلى التصرفات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص. والتنمية القابلة للديمومة هي التي تستند إلى الحد الأدنى من القناعات في المجتمع المدني وتبادل الرأي وتوفر المعلومات والمعطيات الدقيقة لإجراء الحوار واتخاذ القرارات التنموية المناسبة(12).

تم تصنيف التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية.

- اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة و الموارد أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

– اجتماعيا: تعني التنمية المستدامة السعي من أجل استقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في الريف.

– بيئيا: تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية.

– تكنولوجيا: هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الضارة بالأوزون(10).

أهداف التنمية المستدامة:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

2- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

3- ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار

4- ضمان شامل وعادل لجودة التعليم وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء

6- ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

7 – ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع بتكلفة ميسورة

8 – تعزيز النمو المستدام والشامل والمستدام الاقتصادي والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

9- بناء البنية التحتية المرنة، وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار

10- تقليل عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية الشاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

12 – ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

13 – اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

14- الحفظ والاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة

15- حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة مستدامة الغابات ومكافحة التصحر، ووقف وعكس تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي

16 – تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات

17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الشؤون المالية(6) .

المبحث الثاني: المجتمع المدني وأدواره:

- **مفهوم المجتمع المدني:**

لاشك بأن الأديان السماوية كانت سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني. تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية في الدفاع عن الحق في الحرية ضد مخاطر الاستبداد السياسي.

وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل(7).

وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث قال كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي، منطلقًا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية(8).

وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام1967 ، وتطورت العملية التطوعية حتى أصبحت معيارًا ومؤشرًا قويًا للتنمية والتقدم.

وتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية(9).

و المقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثمة فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر. و بشكل عام كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، المؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي.

ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى بين الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقية يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية(13).

ورغم اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض في مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية، ومستقلة، وتطوعية ، بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها.

وقد لجأ الباحثون لوضع التعريف الآتي للمجتمع المدني أو لمنظمات المجتمع المدني "المجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها (10).

وظائف المجتمع المدني: تتمثل في العديد من الأنماط:

- تجميع المصالح
- حل معظم النزاعات
- زيادة الثروة و تحسين الأوضاع
- إفراز القيادات الجديدة
- إشاعة ثقافة العمل التطوعي
- تحقيق النظام و الانضباط في المجتمع
- تحقيق الديمقراطية
- التنشئة الاجتماعية و السياسية
- الوفاء بالحاجات و حماية الحقوق
- الوساطة و التوفيق

- التعبير و المشاركة الفردية و الجماعية
- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها
- توفير الخدمات و مساعدة المحتاجين(10).

- تحقيق التكامل الاجتماعي :

معايير قياس فعالية المجتمع المدني:

1. كيفية إدارة الموارد الطبيعية؛
2. الحفاظ على التراث الثقافي و تحقيق الإنتاج و الاستهلاك المستدام؛
3. رفع الوعي العام و الدعم المؤسسي و بناء القدرات؛
4. تحسين تخطيط الموارد و تحسين الصحة العامة؛
5. رفع درجة انتماء الأفراد و احترامهم لبيئتهم و مجتمعاتهم؛
6. توفير فرص العمل و رفع مستوى المعيشة و توفير بيئة أفضل للمعيشة و العمل.
7. تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة؛
8. القضاء على مشاكل الفقر و البطالة و مشاكل المرأة و الأمن الغذائي(12).

دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:

- دور الأسرة: تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة و ماهية مخاطرها على المجتمع و ذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب و الأم حال الاهتمام بالنظافة و الاستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل أو الحد من تأثير استخدام الفرد السيئ للبيئة و الهدف هو إضافة عضو نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله.

- دور المؤسسات التعليمية: دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي...و يجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة و ضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة(14).

- دور العمال و النقابات العمالية: من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة و التي قد تسبب لهم الأمراض و هنا تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة و تحقيق المناخ الجيد للعمل.

- دور العلماء: ضرورة عقد ندوات سواء في المحافل الدولية العامة أم الخاصة أم في وسائل الإذاعة و التلفزيون يوضح فيها العلماء كيفية المحافظة على البيئة.

- دور النوادي الاجتماعية و الرياضية: يستغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المستدامة لمخاطر التلوث و خاصة لصغار السن من أبناء وأحفاد الأعضاء أو عن طريق عقد ندوات يدعى لها المتخصصون(7).

- دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة: نجاح التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع ،أيضا إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية و نشر الوعي البيئي و التربية و التدريب و التثقيف و بالتالي نجد أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة و الإعلام.

- دور المؤسسات الدينية: تلعب المؤسسات الدينية من المساجد و غيرها دورا كبيرا في توعية الناس من خلال الدروس، الخطب الأسبوعية و الندوات لإبراز مساوئ التلوث البيئي على الطبيعة(9).

- دور المجالس الشعبية المحلية في المدن و القرى: على المجالس الشعبية المحلية القيام بدورها في خلق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية في كافة مناحي المجتمع المحلي، القيام بدورها التنموي و الحفاظ على البيئة و رقابة سلبيات الوحدات التنفيذية و فرض عقوبات على المخالفين، إعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصحاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة(5).

المبحث الثالث:

دور المجتمع المدنى في المساهمة في تنفيذ آليات التنمية المستدامة في اطار محاور استراتيجية ٢٠٣٠

- دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جدول أعمال 2030

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) موضوعة بصورة فريدة لتكون بمثابة جسر بين أصحاب المصلحة ولضمان أن يتم رصد تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية الوطنية المستدامة ونتائجها بطريقة تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة على أساس بيانات مفصّلة عن حقوق الإنسان(4).

ويمكن أن تؤثر المؤسسات الوطنية على عملية التنفيذ الوطنية والمساءلة لضمان إدماج حقوق الإنسان في عملية تفصيل وتتبع الأهداف والغايات والمؤشرات على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك فإنها يمكن أن تقدم المشورة للحكومة بشأن نهج يركّز على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع إيلاء اهتمام خاص لضمان أن يتم إعطاء مبادئ المساواة وعدم التمييز.

وقد شاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإعتبارها مؤسسات مساءلة مستقلة في العديد من الأنشطة المختلفة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وفي إطار تعزيز المزيد من الفهم والوعي واحترام حقوق الإنسان ضمن تلك الأهداف(6).

بطريقة مماثلة، ووفقاً للمهام والمسؤوليات الممنوحة للمؤسسات الوطنية في إطار مبادئ باريس، يمكن للمؤسسات الوطنية الاستفادة من وظائفه في تقديم مساهمات مميزة وقيمّة في تنفيذ وعمليات استعراض أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تيسير إنشاء وتعزيز آليات المساءلة والمتابعة. ويمكن أن تكون المؤسسات الوطنية بمثابة محفز لرصد أن العمليات تشاركية، قائمة على الأدلة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وعلاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات الوطنية تعزيز وسائل المعالجة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان ويمكنها استخدام صلاحيات الحماية لمعالجة المخاوف الخطيرة لحقوق الإنسان المرتبطة بتنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة(1).

إن صلاحيات المؤسسات الوطنية لإجراء تحقيقات أو استفسارات، والصلاحيات القانونية للتدخل في القضايا المعروضة على المحاكم أو إجراء التقاضي الاستراتيجي، فضلاً عن آليات التعامل مع الشكاوى الفردية، يمكن أن يكون لها دور في ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها عند تنفيذ جدول الأعمال 2030 (3).

وهناك أيضا بعض الأهداف المحددة التي يتم يمكن للمؤسسات الوطنية من خلال وضعها الفريد المساهمة والمساعدة في تحقيقها. على سبيل المثال، الهدف 10 يتحدث مباشرة عن الحد من عدم المساواة وبالتالي ضمان أن مبادئ المساواة وعدم التمييز مغروسة بشكل لا ينفصم في جدول الأعمال. أيضاً، بالنسبة للمؤسسات الوطنية، فإن الهدف 16 هو واحد من أهم الأهداف التي تخاطب الدور الذي تقوم به في تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة، وتعزيز الوصول إلى المعلومات والدعوة إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة(2).

على الصعيد الدولي، يمكن للمؤسسات الوطنية تساعد في إطلاع آليات المساءلة العالمية المرتبطة بجدول أعمال التنمية بعد عام 2015، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك الاستعراضات الإقليمية والوطنية(5).

ويهدف الفريق العامل إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التنمية المستدامة من خلال:

1 تسخير تأثير المؤسسات الوطنية لتعزيز أقوى الإحتمالات لإدراج حقوق الإنسان ضمن تنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

2 التأكد من أن المؤسسات الوطنية على استعداد لتعزيز وحماية ورصد تنفيذ حقوق الإنسان من خلال جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة(6).

3 زيادة الاعتراف بالدور الهام للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية ورصد تنفيذ حقوق الإنسان من خلال جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

وسيوفر المؤتمر الدولي فرصة لمواصلة تعزيز الدور القيادي الذي يمكن أن تلعبه لجنة التنسيق الدولية في مساعدة المؤسسات الوطنية على الانخراط بشكل فعال في برنامج 2030 للتنمية المستدامة، وتعزيز الاعتراف المتزايد بالدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية وتحديد أولويات وأنشطة الفريق العامل للجنة التنسيق الدولية والمختص بالتنمية المستدامة ودعمه(4).

وتمخّض اجتماع عن عدد من الرسائل الرئيسية والتوصيات التي اتّفق المشاركون في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة على رفعها للمنتدى العربي الثالث حول التنمية المستدامة والذي سيرفع توصياته إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة(15) ، وهي التالية:

أولاً – توصيات عامة:

1- التذكير بأن التنمية حق من حقوق الإنسان ويجب أن يطال الجميع وخاصة الفئات المهمشة والأشد ضعفاً ومنها الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنّين، والتأكيد على السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية وضمان وصول جميع الدول للتنمية المستدامة وخاصة التي تعاني من النزاعات والحروب والمقاطعة الأحادية(13).

2- الحاجة لإطار مؤسسي إقليمي فعال للتنمية المستدامة ومن أهمّ عناصره:

أ) آلية إقليمية للمتابعة والاستعراض تتّخذ رؤية مشتركة ونهجاً مشتركاً لقياس التنمية المستدامة يعمل على بلورته فريق العمل العربي حول مؤشرات التنمية المستدامة، وتتضمّن الآلية نظام معلومات عربي لتتبع المؤشرات، وتقريراً عربياً دورياً للتنمية المستدامة

ب) استراتيجية تمويل عربية تعزّز التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي؛ ج) آلية للتعاون التكنولوجي الإقليمي تدعم الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

3- الطلب من المنتدى العربي حول التنمية المستدامة تقديم الدعم الفني إلى الدول العربية التي تتقدّم للاستعراض الوطني الطوعي للمنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، وتسهيل تبادل الخبرات بهذا الشأن(15).

4- التأكيد على أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة والطلب من الإسكوا ويونب، باعتبارها الجهة الدولية المخولة بتضمين البعد البيئي في التنمية المستدامة، ضمان إدماج البعد البيئي في جميع جلسات المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، وتخصيص بند دائم ضمن برنامج المنتدى للتداول حول مسائل البيئة والموارد الطبيعية التي تهمّ المنطقة العربية.

5- التسليم بأن تحديات البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية يعود معظمها إلى ضعف المؤسسات والحوكمة ووسائل التنفيذ، والتأكيد على أهمية تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وخاصة الشفافية والمساءلة من خلال الأجهزة الرقابية الوطنية وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، لدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما ندعو لاعتماد نهج متكامل في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتحسين آليات التنسيق، واستخدام أدوات حديثة لدعم القرار وتعزيز الترابط بين العلم والسياسات(12).

6- إعادة التأكيد على المبادئ المنصوص عليها في إعلان ريو (1992)، لا سيما المبدأ السابع بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول. ودعوة البلدان العربية للاستفادة من المصادر العالمية للتمويل الأخضر والاقتصاد الأخضر والآليات الدولية لتيسير نقل التكنولوجيا الخضراء، وخاصة تلك التي تساهم في التخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف مع آثاره. ودعوة الإسكوا واليونب لبناء قدرات البلدان العربية في هذا المجال(16).

ثانياً – ضمان ألا يُخلِّف ركب التنمية المستدامة أحداً:

7- التشديد على أنّه لا يمكن استثناء الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال والنزاع من الركب، والتأكيد على ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى الذي يشكل عائقاً كبيراً يحول دون تحقيق التنمية المستدامة. كما ندعو للنظر في السبل الكفيلة بتفعيل المبدأ الثالث والعشرين من مبادئ ريو بشأن حماية الموارد البيئية والطبيعية للشعوب التي تعاني من الاحتلال والهيمنة والاضطهاد، وكذلك الفقرة 35 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتقديم دعم خاص للشعوب الرازحة تحت الاحتلال والنزاع لتحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة وخاصة تلك التي تهمّ استدامة الموارد الطبيعية(10).

8- التأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للاجئين والمشردين باعتبار ما يتهدد كرامتهم الإنسانية وسلامتهم الجسدية والذهنية، والتشديد على أهمية حماية أمنهم الغذائي على الرغم من عدم تعرض الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة إلى الأمن الغذائي في حالات النزاع والحرب. كما ندعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في دعم الدول المستضيفة للاجئين وتعزيز قدرتها على الصمود والحفاظ على استدامة مواردها الطبيعية.

9- التأكيد على ضرورة العمل لتأمين وصول سكان الأرياف ولا سيّما صغار المزارعين ومنتجي الغذاء إلى خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة وخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة من خلال التكنولوجيات الاكثر تلاؤما مع واقع سكان الارياف ونمط عيشهم(9).

10- دعوة المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته وفق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة وخاصة بالنسبة لتيسير نقل التكنولوجيا وحشد الموارد المالية لدعم البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل.

11- ضرورة حصول سكان المناطق الحدودية وسكان الأحياء الفقيرة المتاخمة للمدن والعشوائيات على حقّهم بالتنمية، واعتماد سياسات بيئية تدعم المجتمعات المحلية التي تعيش ضمن المناطق الطبيعية الحساسة ومنها المحميات الطبيعية، باعتبار هذه المجتمعات هي المؤتمنة على حماية مواردها الطبيعية(8).

ثالثاً – بيئة صحية وأشخاص أصحاء:

12- ضرورة حماية صحة وسلامة الجميع والبيئة الطبيعية من التلوث بكل مصادره وأنواعه، مع التركيز على المجتمعات المحلية في نقاط التلوث الساخنة بالمنطقة العربية، كتلك المتأثرة بالتلوث الصناعي والإدارة غير المستدامة للنفايات.

13- الترحيب بمحور الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ("تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة") وموضوعها الرئيسي ("بيئة صحية، أشخاص أصحاء") ودعوة الدول العربية للمشاركة في الجزء الرفيع المستوى وعرض الأولويات الإقليمية على الصعيدين الوطني والإقليمي(1).

14- دعوة الدول العربية لدعم القرارات المقترحة من قبل الدول العربية، وخاصة القرار المتصل بتقييم آثار الحرب على غزة والآثار البيئية للصراعات والحروب وتداعياتها على الدول المجاورة، والقرار المقترح من الأردن بشأن حماية البيئة والموارد الطبيعية في البلدان المستضيفة للنازحين، والقرار المقترح من السودان بشأن مكافحة التصحّر، والقرار المقترح من مصر بشأن الأحواض المائية، ودعوتهم أيضاً لإبداء آرائهم بشأن كافة القرارات التي تعني المنطقة كالقرار المتعلّق بالتجارة غير المشروعة في الحياة البرية والاستهلاك والانتاج المستدامين والقمامة البحرية. كما ندعو الدول العربية لدعم ترشح العراق لعضوية مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة(3).

15- دعوة الوفود للمشاركة بفعالية في الفعاليات الجانبية للدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وخاصة تلك التي تنظمها جامعة الدول العربية/الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والإسكوا ويونيب.

16- دعوة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمتابعة تنفيذ قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

17- دعوة جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء للطلب من جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز وجودها الاقليمي من خلال تعزيز القدرة البشرية في مكاتبها لتغطية كافة مجالات الأولوية وتحسين آليات التنسيق ما بين الأقاليم لدول غرب آسيا وأفريقيا في اجتماعات وأنشطة المنطقة العربية(2).

الخاتمة:

توصل البحث الحالي إلى أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة و التنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحولات و التطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة و الجانب الاقتصادي و الاجتماعي من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني و كذا إلى منظماته لحل المشكلات و الأزمات و كذا لنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

التوصيات :

1. إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية البيئية و كذا المستدامة و تكمن هذه الأدوار في إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية .
2. ضرورة الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني و الجمعيات التي تمتلك خبرة متنامية و متطورة في مجال حماية البيئة.
3. إيجاد آليات للتواصل و التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني و كذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات و تبادل الخبرات.
4. ضرورة تحقيق تنمية مستدامة فعلية تكون الأبعاد الثلاثة محققة فيها (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) حيث تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

المراجع :

1- محمد عبده الزغير، منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرق الوسط وافريقيا ، منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة، سبتمبر 2005.

2- الدكتور فؤاد عبد الجليل الصلاحي- الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، تعز-اليمن، ابريل 2001.

3- برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1992.

4- عبد الحسين شعبان، مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير - الحوار المتمدن-العدد: 2222 - 2008 - المحور: المجتمع المدني.
5- عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني والعقد الاجتماعي – الحوار المتمدن، العدد 2969 ، 2009.
6- عبد الحسين شعبان، في فلسفة الدولة والمجتمع المدني – مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، 2009.
7- التقرير السنوي الثاني، الشبكة العربية للمنظمات الهلية، القاهرة 2002.
8- حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1992.
9- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء ، القاهرة ، 2006.
10-عزمي بشارة ، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.
11- سامر عبده عقروق، دور مؤسسات المجتمع المدني (الاهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، جامعة النجاح الوطنية.
12- اليونيفم – مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي – صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة – مكتب غرب اسيا – 2000 .
13- تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة للأعوام (1993 و1999 و 2000).
14- آمال شلاش ، التنمية البشرية المستدامة – دراسات في التنمية البشرية المستدامة – بغداد – 2000 .
15- سامي حسن، الحوار المتمدن-العدد: 1475 - 2006 / 2 / 28 - المحور: المجتمع المدني.
16- محمود محمد هلالي ، قضـــايا وإشكـــاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية ، منتدى شباب جامعة إب، 2010.
17-تقرير " الدفاع عن المجتمع المدني "، الحركة العالمية من اجل الديموقراطية، النسخة الثانية يونيو 2012.

Civil society organizations and their role in achieving sustainable development

Saba Hamid Hussein
College of Education (Ibn Rushd) College of Education

Sun Abbas Jassim
University of Baghdad, Al-Mustansiriya University

Abstract

The subject of this study revolves around the role of civil society in protecting the environment and achieving sustainable development that has preoccupied many scholars and writers, as this topic has not received its right to adequate attention and research.

With the development of human life, the need arose to discover the importance of the natural resources that were endowed to him to be used to satisfy his necessary needs, just as the human relationship with the environment evolved greatly and rapidly as a result of direct interaction with them, so the more a person progresses, the more problems will arise. Its primary raw form to the stage of converting resources into a usable form, especially in the industrial field, has increased pressure on the environment by increasing the goals it seeks to achieve from economic development .The developing world has lost nearly half a century the erroneous belief that development is about creating and multiplying material capital. Another half a century does not have to be lost in the belief that sustainable human development relates to natural capital. University experts, specialists, policymakers and United Nations officials, no matter how their intentions are clear and their ideas are common, they cannot prevent environmental degradation, for example. Rather, the only thing that can stop it is the ability of people to protect and defend their local environment against their own actions and those of external people. This means putting people first, by recognizing the importance of expanding their options and abilities. There is a need to integrate sustainable development and human development in a way that strengthens institutions at the local and national levels.

Keywords: civil society organizations. sustainable development.